

الصحة تطلق الإستراتيجية الوطنية للرعاية الصحية الأولية 2023-2027

وزير الصحة: يعكس التزام سورية بتقديم خدمات رعاية تحقق أعلى معايير الصحة رغم الظروف التي تمر بها البلاد

الوطن

أطلقت وزارة الصحة الإستراتيجية الوطنية للرعاية الصحية الأولية 2023-2027، والتي تهدف إلى تعزيز النظام الصحي الوطني تأمين حصول الجميع على مجموعة أساسية من الخدمات الصحية، والاستجابة بكفاءة لشواغل الصحة والرعاية الصحية للمجتمعات، وحماية الناس من الفقر والمخاطر الاجتماعية. وأوضح وزير الصحة الدكتور حسن الغباش في كلمة له أن إطلاق الإستراتيجية يعكس التزام سورية بتقديم خدمات رعاية تحقق أعلى معايير الصحة، على الرغم من الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، والتزامها بتسريع تعافي القطاع الصحي وتعزيز حالة الصحة في المجتمع، وتماشياً مع الدستور الذي يصر على وجوب تأمين الرعاية الصحية الأولية لجميع السكان.

وأكد الدكتور الغباش أن هذه الإستراتيجية تنفذ بمشاركة فعالة من الوزارات الأخرى والمنظمات غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة، بهدف تعزيز النظام الصحي في سورية وتحسين النتائج الصحية والمساهمة



المجال الدعم اللام لإطلاق الإستراتيجية في سورية تقدم على مستويات الرعاية الصحية الأولية، وهذا يحقق نحو 70 بالمئة من المكاسب الصحية المتوقعة من أهداف التنمية المستدامة. وخلال عرض قدمته مديرة الرعاية

في تحقيق أبعاد التغطية الصحية، بدورها مظلة منظمة الصحة العالمية في سورية الدكتور إيمان الشنقيطي، أكدت التزام منظمة الصحة بوضع التغطية الصحية الشاملة، حيث قدمت في هذا

في سورية تقدم على مستويات الرعاية الصحية الأولية، وهذا يحقق نحو 70 بالمئة من المكاسب الصحية المتوقعة من أهداف التنمية المستدامة. وخلال عرض قدمته مديرة الرعاية

في تحقيق أبعاد التغطية الصحية، بدورها مظلة منظمة الصحة العالمية في سورية الدكتور إيمان الشنقيطي، أكدت التزام منظمة الصحة بوضع التغطية الصحية الشاملة، حيث قدمت في هذا

معاونة من نقص آليات النظافة وتكاليف إصلاحها

مدير السويداء لـ«الوطن»: الاتصالات تتحمل مسؤولية حفريات شوارع المدينة

السويداء - عبير صيموعة

شكاوى عديدة وصلت لـ«الوطن»، حول أعمال التكسير والحفريات التي طالت العديد من شوارع مدينة السويداء وأرضقتها ليجوز الضجر الأكبر من نصب السيارات من جراء أعمال الحفريات غير المنتهية لبعض الجهات التي اكتفت بربط تلك الحفريات بمادة الحصص ما أدى إلى عرقلة حركة السير فضلاً عن الأرصعة التي طالتها أعمال الحفر حيث تهدم بعضها ما تسبب بعرقلة حركة المواطنين.

مدير مدينة السويداء فائق الصالح أوضح لـ«الوطن» أن الأعمال القائمة ضمن بعض شوارع المدينة التي أتت إلى ظهور تلك الحفريات والتكسيات تعود لعمل مؤسسة الاتصالات وشركة سيرتايل التي تقوم بتوسيع شبكات الهاتف ومد كابلات ضوئية لتأمين خدمات الاتصال للأهالي، مؤكداً أن الأعمال لم تنته حتى تاريخه الأمر الذي حال دون إصلاح تلك الحفريات بشكل نهائي، حيث سيتم لاحقاً بمدها مادة الإسفلت بناء على العقود المبرمة مع المتعهدين والمتابعة من مجلس المدينة.

ولفت الصالح إلى قيام مجلس المدينة منذ بداية العام الحالي بأعمال صيانة وإصلاح لكثير من الطرق على ساحة المدينة حيث تم الانتهاء من أعمال عقود الصيانة لصيانة وترقيع ستة طرق رئيسية عن طريق الخدمات الفنية بقيمة 150 مليوناً وبكلفة 25 مليوناً لكل طريق، كما جرى تنفيذ ثلاثة طرق بمد قصبان وإنشاء مع متعهد خاص بقيمة 70 مليون ليرة.

إضافة إلى قيام المجلس كذلك بترميم الأرصعة والجزر والمنصات التي تم حفرها وتكسيها بهدف سرعة إدخال المدينة الشماخي مع دوار العقود وصولاً إلى المتصف أمام المركز الثقافي ودوار ساحة تشرين ودوار الزينقة ودوار الملعب البلدي وحديقة سلطان الأطرش



الإدارة المحلية والبلدية ومحافظه السويداء حيث إنه تمت إشارة مدخل المدينة الشماخي من دوار العقود البلدي إلى دوار النعلة إضافة إلى طريق المشفى الوطني والطريق المؤدي إلى بيت اليتيم ومن دوار العمران إلى سوق الهال.

إضافة إلى تزويد مركز خدمة المواطن في مجلس المدينة بالطاقة البديلة لضمان تقديم الخدمات المطلوبة للمواطنين وتجاوز ساعات التقنين الكهربائي أو الانقطاع الترددي للتيار الذي انعكس سلباً على أداء تلك الخدمات وعلى أجهزة الكمبيوتر ضمن المركز من جراء الأعمال المتكررة حيث تم تسجيل أكثر من 38 ألف خدمة سريعة قدمها المركز منذ بداية العام الحالي وحتى تاريخه.

خاصة لها تقوم البلدية بترحيلها عن طريق «بوك» خاص بها. وأكد الصالح معاونة مجلس المدينة من نقص آليات النظافة وارتفاع تكلفة صيانتها ونقص عدد العاملين إضافة لنقص اعتمادات المحروقات بسبب ارتفاع أسعار المازوت حيث يتم سداد النقص هذا من خلال دعم الموازنة المستقلة لوزارة الإدارة المحلية، مشيداً بدور المحافظ والمكتب التنفيذي في المحافظة بتقديم الدعم الدائم للمجلس لسد النقص بالاعتمادات بكل المجالات سواء المحروقات أو صيانة الآلات وصولاً إلى صيانة الطرق.

ولفت الصالح إلى قيام المجلس بتأمين إثارة عدد من جهة وإيجاد حالة من الفوضى رغم تخصيص مكان لتجميعها تحت جسر المشاة بعد تخصيص غرفة

فادي بك الشريف

«من يستطيع أن يضبط الأجور الخيالية للمشاخي الخاصة في سورية، تسأل مشروع بات من الضروري الإجابة عنه بالتدخل لإيقاف التكاليف الباهظة التي تتقاضاها المشاخي الخاصة وسط اتساع الفجوة لأضعاف مقارنته مع مشاخي الدولة لتصل إلى طريقتين لا ثالث لهما للمريض أو ذويه إما التوجه إلى أحد المشاخي الخاصة وبالتالي دفع تكاليف كبيرة مقابل خدمات وعناية واهتمام ومتابعة (24 على 24) أو أحد المشاخي الحكومية بتكاليف أقل بكثير ولكن بعناية ومتابعة وخدمات أقل عن الواقع الموجود في المشاخي الخاصة.

بيروي ذوو المريض واقع الحال بالنسبة لوالدهم قبل 10 أيام من وفاته ما بين المشفى الخاص والحكومي، مؤكداً إسعافه إلى أحد المشاخي الخاصة بمدشق الأمر الذي تطلب غرفة بالعناية المشددة.

ويحسب ابن المتوفي فإنه قبل قبول والده المريض في المشفى الخاص تم طلب دفع 1,8 مليون ليرة كغرامة للدخول، مؤكداً أن كلفة العناية المشددة يومياً تتراوح بين 100 ألف ليرة تكلفة الغرفة، مع تقاضي مليون ليرة أجرة منفسة الأوكسجين واليوم الواحد، إضافة إلى أجرة الطبيب المشرف

والتي تتراوح للزيارة الواحدة بين 200 ألف و500 ألف ليرة، علماً أن الأطباء تتعاقد معهم المشفى ومنهم من الكادر الموجود فيها.

كما أكد أن أجور الأدوية والتحليل داخل المشفى الخاص أكثر من الخارج بأضعاف، علماً أن الأمر يختلف من دواء لآخر، مبيناً أن تكلفة الإقامة في المشفى الخاص لمدة أسبوع

وصلت إلى 33 مليون ليرة سورية. وأضاف: اضطررنا بعد ذلك للتوجه إلى أحد المشاخي الحكومية، وحصلنا على قبول في إحدى غرف العناية بقي فيها والذي 3 أيام قبل وفاته، مؤكداً وجود اختلاف كبير في التكاليف مقارنة مع الخاص، ولكن اصطدنا بعناية أقل وسط عدم وجود الكادر المتخصص، واضطررنا إلى استخدام الدواء وأي مستلزمات من الخارج، في ظل عدم وجود برنامج للغذاء بالنسبة للمريض، وبالتالي يتم إعلام ذويه بتأمين الطعام اللازم، مضيفاً: بالنسبة لميسوري الحال وتلافياً لوجع القلب فإن المشفى الخاص يكون الخيار الأول ولكن ليست بمقدور ومتناول الجميع في ظل التكاليف المالية الكبيرة ليكون الخيار بالنسبة

لغير المقترين هو المشفى الحكومي ولكن بصعوبات أكثر على صعيد وجود الدكتور المشرف يومي الجمعة والسبت وتأمين الأدوية ومختلف المستلزمات والتحليل من خارج المشفى وخاصة أن عدداً من التحاليل غير موجودة، الأمر الذي يتطلب تقدير وضع المريض بشكل أكبر.

وقال: في المشفى الخاص جميع المستلزمات ومومة مع وجود عناية فائقة بالمريض ونظافة السرير والمريض وتأمين احتياجاته، مقارنة مع العناية الأقل في المشفى الحكومي وانتشار الدم على سرير المريض عند سحب الدم في بعض الحالات، مضيفاً: إن التجهيزات الموجودة في المشفىين هي نفسها من ناحية الجودة والتطور لكن الأمر يرتبط بالخدمة والعناية مع وجود فوارق في الأجور فرضها

من يوقف المشاخي الخاصة عند حدها؟

5 ملايين أجرة اليوم للعناية المركزة و 200 ألف ليرة لكل زيارة طبيب

٢٢

مصدر حكومي
لـ«الوطن»: نطلب وضع حد أعلى للأسعار وحتى الآن لا يوجد «قوتنة» لأجور المشاخي الخاصة



اختلافًا بالأجور بين المشاخي الخاصة نفسها على صعيد الفدقة والغرف والتجهيزات والمستلزمات. وقال المصدر: هناك مشاف حكومية على مستوى أعلى من الخاص فيما يتعلق بالخدمات والعناية، رغم الظروف ونقص عدد من الكوادر ولكن هناك فقرة ودعاية تمنح للمشاخي الخاصة فيما يخص وجود نظافة وفدقة وتعقيم أكثر، ذاكراً أن هذا الأمر غير دقيق بعدد من الحالات، مشيراً إلى ضرورة وجود لجان من كل وزارة تجرى دراسة لأوضاع العناية المشددة من مختلف المناحي (التعقيم- المناقص- الأوكسجين- مستلزمات الإسعاف) ليصار إلى وضع علامات وتقييم وعليه وضع الأسعار.

واقع الحال والضغط الحاصل والأعداد التي يستقبلها المشفى الحكومي. وأكد مصدر طبي في المشاخي الحكومية أن المشاخي الخاصة حالياً «غير مقوتنة» ما يتطلب وجود لائحة سعرية بالنسبة للعناية المركزة في المشاخي الخاصة تصدر عن وزارة الصحة بالإضافة إلى مختلف الأقسام ضمن هذه المشاخي.

وأكد المصدر أنه يجب تشكيل لجنة خاصة مهمتها إجراء تقييم لأقسام العناية المركزة في المشاخي الخاصة وحتى الحكومية، وبناء عليه يتم وضع أجور لهذه الأقسام حسب واقع عملها والخدمات المقدمة، على أن يوضع حد أعلى للأجور لا يفترض تجاوزه على الإطلاق، لتصبح مختلف الأجور والأسعار مقوتنة، علماً أن هناك

عضو في مجلس الشعب لـ«الوطن»: بعضهم يتقاضون بالدولار ومن الصعب ضبط التعرفة

تعرفة بعض الأطباء تصل إلى 100 ألف ليرة والأمر متروك لأخلاق الطبيب توازن بين سعر الدواء وجودته.. والدواء السوري ممتاز ونوعي

محمد منار حميجو

يبدو أن مخاض ولادة التعرفة الطبية ليس سهلاً فالأمر مازال بين أخذ ورد خلال السنوات الأخيرة الماضية على الرغم من تشكيل لجنة مشتركة بين وزارة الصحة ونقابة الأطباء ورغم وضع العديد من المقترحات إلا أن هذه التعرفة لم تر النور حتى الآن رغم ازدياد الشكاوى حول تقاضي بعض الأطباء لأجور معاينات من الممكن أن تلامس 100 ألف ليرة وفق بعض الشكاوى.

عضو مجلس الشعب سمير حجار أعرب عن تساؤله في حال صدرت تعرفة جديدة هل سيكون هناك التزام بها وهل سيكون هناك أدوات الضبط من وزارة الصحة ونقابة الأطباء؟ معتبراً أنه من الصعب بمكان أن يتم ضبط التعرفة إلا في حال كان هناك شكوى من المواطن، لأنه في حال كانت هناك شكوى من المواطن، فإنه بكل تأكيد سوف تتم ملاحقة الطبيب المخالف.

وأشار حجار إلى تضخم الأسعار الحاصل في المواد الطبية التي ارتفعت بشكل كبير حتى إن بعض الأطباء لم يعد قادرين على تحمل أعباء تكاليف المهنة، إضافة إلى أن الطبيب ملزم بالاشراك بمجلات طبية والإطلاع على آخر ما توصل إليه الطب وكل ذلك أيضاً مكلف بالنسبة للطبيب، كما أن الطبيب المتخرج في

حال قرر فتح عيادة حتى لو كان في أصغر قرية في سورية فهو سيدفع 500 ألف ليرة فقط لإيجار هذه العيادة إضافة إلى التكاليف الأخرى من ضرائب وغيرها. ورأى أن هجرة الأطباء لم تخف وخصوصاً الخريجين الجدد، مقدراً أن نستطيع وصل إلى نصف التصف.

وتطرق حجار إلى موضوع الأدوية ورأى حجار أن هناك ضغطاً جديداً من وزارة الصحة لهذا الملف، مشيراً إلى أن العديد من شركات الأدوية تتمنى أن تتبع الدواء بريح مضاعف، ومن هذا المنطلق لو لم يكن هناك ضبط في هذا الموضوع لكان هناك مشكلة في موضوع الدواء وبالتالي هناك توازن بين سعر الدواء وجودته وخصوصاً أن الدواء مهم جداً ولا يمكن الاستغناء عنه.

وأشار إلى صعوبة استيراد المواد الأولية الداخلة في صناعة الأدوية نتيجة الحصار المفروض على سورية لظلم وتهمناً وبالتالي فإن تكلفة استيرادها تكون عالية من اجور النقل والتأمين وغيرها.

وأشاد حجار بالدواء السوري بأنه دواء نوعي وممتاز وجودته تساوي جودة أي دواء آخر في العالم.

